

قواعد الاحكام

[112] بيعت به ، وللمالك الرجوع في الاذن قبل العقد ، وبعده قبل القبض إن جعلنا القبض شرطاً . ولو تلف في يد المرتهن فالأقرب سقوط الضمان عنه (1) ، ويضمنه المستعير - وإن لم يفرط - بقيمته (2) ، وكذا إن تعذر إعادته . ولو لم يرهن ففي الضمان إشكال . (ز) : لو قال : أدنت لي في رهنه بعشرة فقال : بل بخمسة ، قدم قول المالك مع اليمين . (ح) : لا يصح رهن المجهول . (ط) : لو غضب عينا ثم باعها أو رهنها أو آجرها ثم ظهر مصادفة التصرف الملك بميراث أو شراء وكيل وشبهه (3) صح التصرف . (ي) : لو رهن ما له الرجوع فيه قبله لم يصح على إشكال : كموهوب له الرجوع فيه ، وكالبائع مع إفلاس المشتري . أما لو رهن الزوج قبل الدخول نصف الصداق فإنه باطل . (يا) : لو رهن الوارث التركة وهناك دين فالأقرب الصحة وإن استوعب ، ثم إن قضى الحق ، والا قدم حق الديان . الفصل الثالث : في العاقد ويشترط كماله الموجب والقابل ، وتملك الموجب أو حكمه كالمستعير ، وولي الطفل مع المصلحة كالاقتراض في نفقته ، أو إصلاح _____ (1) " عنه " ليست في (أ) .

(2) في (أ) : " فإن لم يفرط بقيمته " . (3) في (هـ) : " أو شبهه " .
